

Distr.: General

6 April 2000

Arabic

Original: Spanish

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون

الوثائق الرسمية

**اللجنة الثانية**

محضر موجز للجلسة ١٧

المعقدة في المقر، نيويورك،

٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥٠٠

الرئيس: السيد نيكوليسكو (نائب الرئيس) (رومانيا)

المحتويات**البند ٩٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)**

(أ) تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تشجيع النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع

(ب) تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤتمر الثاني)

(د) تنمية الموارد البشرية

(هـ) الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة عن الهجرة الدولية والتنمية لمعالجة مسائل الهجرة

.../.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

(ز) تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

البند ٩٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/54/56)
 و A/54/97-E/1999/52 و A/54/170 و A/54/171-E/1999/111 و A/54/171-E/1999/5

(أ) تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (A/54/389)

(ب) تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤتمر الثاني) (A/54/8) و A/54/322

(د) تنمية الموارد البشرية (A/54/408)

(ه) الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة عن الهجرة الدولية والتنمية لمعالجة مسائل الهجرة (A/54/207) و A/54/2

(ز) تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة (A/54/328) و A/54/94-S/1999/518

١ - السيد غونزاليس (السلفادور): تكلم باسم مجموعة بلدان أمريكا الوسطى المكونة من بنما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا وهندوراس، فأعلن تأييده للبيان الذي أدى به وفد غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٢ - وقال إن الهجرة الدولية تمثل ظاهرة اجتماعية ذات أثر جسيم على تنمية بلدان أمريكا الوسطى. فقد شهدت فترة الثمانينيات زيادة هائلة في تدفقات الهجرة في أمريكا الوسطى نجمت بصورة رئيسية عن احتدام الصراعات وانتشار العنف السياسي-الاجتماعي في ذلك الوقت. غير أن تلك التدفقات استمرت في فترة التسعينات وإن كانت أسبابها قد تغيرت، إذ أن المنطقة تخوض الآن عملية ديمقراطية تتسم باحترام سيادة القانون وبمزيد من المشاركة الديمقراطية. ولسوء الحظ تأثرت تلك العملية بالقوة المدمرة للكوارث الطبيعية التي وقعت في الآونة الأخيرة، مثل الإعصار ميتش والإعصار جورج، مسببة خسائر فادحة تقدر قيمتها بما يتراوح بين ٧ بلايين و ١٠ بلايين دولار، ومفضية إلى وفاة ما لا يقل عن ١٠ ٠٠٠ شخص.

٣ - واستدرك قائلاً إنه ينبغي التسليم، من ناحية أخرى، بأن تدفقات الهجرة تساهم في الاستقرار المالي للمنطقة من خلال التحويلات النقدية الأسرية. وينبغي أن يوضع جانبان في الاعتبار: فمن زاوية، فإن تلك التحويلات تمكنآلاف الأسر من اجتياز بعض الأضطرابات التي يتعرض لها الاقتصاد وسوق العمل في المنطقة،

ومن زاوية أخرى، فإنها تؤدي إلى حدوث ظاهرة لا طائل فيها هي التشجيع على الاستهلاك غير المنتج لبضائع وخدمات كمالية غالبة الثمن.

٤ - وأضاف أنه لما كانت تدفقات الهجرة قد ازدادت منذ نهاية الحرب الباردة وربما تكون آخذة في الانتشار، فإن وفود مجموعة بلدان أمريكا الوسطى تشدد على الحاجة إلى تحسين الإحصاءات المتعلقة بالهجرة الدولية من أجل الوقوف على نطاق تلك التدفقات بمزيد من الدقة، ومراقبة التغيرات التدريجية الحاصلة فيها، وتزويد الحكومات بأساس سليم يتم الاستناد إليه في وضع السياسات ذات الصلة وتنفيذها. وفي هذا الشأن، فإن هذه الوفود تعرب عن تقديرها لما تضطلع به اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة من أعمال بالاشتراك مع منظمات دولية وإقليمية أخرى.

٥ - وأشار إلى أن مجموعة بلدان أمريكا الوسطى تقوم، بالتعاون مع سائر بلدان نصف الكرة، ومنها كندا والولايات المتحدة والمكسيك وبليز وكولومبيا وإكواتور والجمهورية الدومينيكية وبورو، بالاضطلاع بأنشطة في مجال الهجرة الدولية من خلال المؤتمر الإقليمي المعنى بالهجرة، وقد لقيت تلك الأنشطة الدعم من مختلف الوكالات ذات الاختصاص في منظومة الأمم المتحدة.

٦ - وأعلن أن بلدان المجموعة توافق أيضاً في أن عقد مؤتمر للأمم المتحدة عن الهجرة الدولية والتنمية يمثل مبادرة هامة. ويمكن أن تشكل الخبرة المكتسبة من المؤتمر الإقليمي المعنى بالهجرة مساهمة إيجابية في المؤتمر المزمع. ومن المهم أيضاً أن يواصل المجتمع الدولي النظر في أمر الصلة بين الهجرة الدولية والتنمية من وجهة النظر العامة لبلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد. وفيما يتعلق خاصة ببلدان المنشأ وبلدان المقصد، ينبغي النظر بصفة مستمرة في مسائل مثل التحويلات النقدية وآثارها الاجتماعية-الاقتصادية، وآثار الهجرة وصلاتها بالتنمية، لا سيما بالنسبة للنساء، وصلة الهجرة بعمليات الاندماج الاقتصادي، ومعاهدات التجارة الحرة والتعاون عبر الحدود، والعلاقة بين الهجرة وإدارة الموارد الطبيعية، لا سيما المسائل المتعلقة باححاط البيئة وأثرها في توليد تدفقات الهجرة.

٧ - السيدة أودينغا (كينيا): أيدت البيان الذي أدى به وفد غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وفيما يتعلق بالبند الفرعي (أ)، أكدت المشاكل التي حالت دون الوفاء بالالتزامات التي تحددت في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع. وقالت إن التحول السريع الذي حدث في الاقتصاد العالمي في العقد الماضي أدى إلى انخفاض معدلات النمو في معظم البلدان النامية، لا سيما الواقعة منها جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا؛ واستمرار تدني المساعدة الإنمائية الرسمية؛ ووصول الديون الخارجية لتلك البلدان إلى مستويات محبطة. وفي ظل هذه الظروف، ينبغي القيام جماعياً، بالتعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة، بوضع برامج عمل وسياسات تستهدف التغلب على الصعاب الراهنة التي تعترض سبيل التنمية.

٨ - وفيما يتعلق بالبند الفرعي (ب)، قالت إنه ينبغي تأكيد أنه على الرغم من الجهد الذي بذلت منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) من أجل تحسين نوعية الحياة في جميع أنحاء العالم، فإن أحوال المستوطنات البشرية مستمرة في التدهور من جراء الصعاب الاجتماعية-الاقتصادية التي

تواجهاً بلدان عديدة والهجرة المستمرة من الريف إلى الحضر. وإزاء التنبؤات المزعجة التي تطرح بشأن التطورات المحتملة لنمو سكان العالم وتوافر الهياكل الأساسية والخدمات، فإن توفير المأوى الكافي يجب أن يبقى موضوعاً ذا أولوية في جدول أعمال المؤئذن. كما أن من الضروري أن يوضع بعد الريري للمستوطنات البشرية في الاعتبار، حيث أن قسماً كبيراً من سكان البلدان النامية لا يزال يعيش في المناطق الريفية، وأن يتم النظر في العلاقة القائمة بين القطاعين الريفي والحضري، وهي علاقة يجب أن تكون قائمة على الدعم المتبادل بين القطاعين بغية تحقيق التنمية المستدامة.

٩ - وأعلنت أن كينيا ترحب بفكرة تنظيم حملتين بشأن الحياة المضمنة والحكم الحضري. وقالت إنه نظراً لتوزع الوضع المالي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، فإنها تأمل أن يتسع تدبير أموال كافية لتمويله. وأضافت أنها تأمل أيضاً أن يتم دفع التبرعات التي أعلنت وأن تزداد التبرعات لكي يتسع الشروع في الأنشطة المتواخدة وضمان تنفيذ جدول أعمال المؤئذن. وأعربت كذلك عن تأييدها لعملية تنشيط المركز ولرؤيته الاستراتيجية الجديدة، وتمتن أن تعمل الاشتتان على تمكينه من الاستجابة لتحديات المستوطنات البشرية والشروع في أعمال أكثر جدواً في الألفية الجديدة.

١٠ - ومضت قائلة إن وفدها يرحب بالأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر المؤئذن الثاني. وأعربت عن الأمل في أن تشارك أقل البلدان نمواً بصورة أكثر شاططاً في مواصلة تلك العملية ورحب بضم ممثلي السلطات المحلية وغيرهم من الشركاء. وقالت إن كينيا تتطلع بشوق كبير إلى المشاركة في المناقشة حول تنسيق تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لجدول أعمال المؤئذن، وهو الموضوع الذي وقع عليه الاختيار لكي يناقش في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٠.

١١ - وأضافت أن كينيا تؤيد التوصيات الواردة في التقرير عن البيئة والمستوطنات البشرية (A/54/463)، وأنها تتحث بوجه خاص على أن يقوم الأمين العام بتعيين مدير تنفيذي متفرغ لمعالجة المطالب التي تزداد تشعباً في مجال المستوطنات البشرية. وأعربت عن قلقها لأن المرافق الممتازة للمؤتمرات الموجودة في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لا تستعمل بما فيه الكفاية، وأشارت إلى أن هذا المكتب ينبغي أن تكون له نفس منزلة مكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا. ومن شأن إنشاء خدمة دائمة للترجمة الفورية أن ييسر عقد عدد أكبر من اجتماعات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وينبغي أيضاً توفير ما يكفي من الموارد المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وفتاً لأحكام قرار الجمعية العامة ١٨٧/٥٣ لتمكينه من النهوض بولايته على نحو فعال.

١٢ - وفيما يتعلق بالبند الفرعى (ز)، أعربت عن تأييد كينيا للنتائج التي خلص إليها الحوار الأول الرفيع المستوى بشأن الأثر الاجتماعي والاقتصادي للعولمة. وقالت إن ذلك الحوار ينبغي أن يدور في ظل بيئة إيجابية ووفقاً للمرامي والأهداف العريضة التي ووفق عليها في خطة التنمية التي اعتمدتتها الجمعية العامة في عام ١٩٩٧. وأعلنت تأييدها للاقتراح الداعي إلى أن يكون موضوع الحوار الثاني الرفيع المستوى هو "الاستجابة لتحديات العولمة: تعزيز التعاون الإقليمي وبناء شراكات جديدة من أجل التنمية". وقالت إنه ينبغي للعالم يقف

على اعتاب الألفية الجديدة أن يتركز الحوار بشأن الشراكة الدولية من أجل تمويل التنمية على استئصال شأفة الفقر.

١٣ - السيد أووري (أوغندا): قال إنه يؤيد تأييداً تاماً البيان الذي أدى به وفد غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأضاف أنه ينبغي النظر بعمق في النتائج التي توصل إليها الأمين العام في تقريره بشأن البند (أ) (A/54/389) حيث أنه يتزايد الآن خطر تهميش أعضاء المجتمع الدولي الضعفاء، كما أن عملية التنمية التي جرت في فترة التسعينات لم تلب على الوجه الأكمل الاحتياجات الاجتماعية حسب ما تحددت في الاستراتيجية الإنمائية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، وهو ما يستدل منه على الحاجة إلى استعراض تلك الاستراتيجية وتحديد أهداف جديدة تعبر عن الواقع القائم.

١٤ - وفيما يتعلق بالبند الفرعى (ب)، أعلن أن أوغندا على استعداد للمشاركة الفعالة في استعراض نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني). ومن شأن مشاركة السلطات المحلية وغيرها من الشركاء المعنيين أن يسهل كثيراً تنفيذ تلك النتائج. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون ذلك الاستعراض عوناً على تقوية مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، الذي ينبغي أن يتجلّى في أعماله واقع أقل البلدان نمواً، مثل أوغندا، التي تعيش أغلبية سكانها في مناطق ريفية. والنُّهج التي تشجع على استعمال مواد البناء والتكنولوجيات المتوفرة محلياً تُنْهَج ذات أهمية قصوى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أوغندا تشكو في أن سرعة التحضر هي مفتاح الاستدامة فيما يتعلق بالمستوطنات البشرية، لأن تلك العملية يمكن أن تترتب عليها آثار سلبية، لا سيما في أفق البلدان.

١٥ - وفيما يتعلق بالبند الفرعى (د)، قال إن أوغندا تواافق الأمين العام فيما أورده في تقريره (A/54/408) من أن الإنترنت لها أهمية محورية في عملية التنمية، ومن أن انتقال المجتمع الدولي يتزايد إلى تبني نموذج جديد يصور التنمية على أنها تحويل للمجتمع بأسره. ومن سوء الحظ أن اتساع الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة يتضاعف، وأن الفرص المتاحة للأخيرة للوصول إلى المعارف العلمية وما شابهها وإلى التكنولوجيات مما تحتاج إليه لكي تستطيع التنافس مع غيرها في الأسواق الدولية فرص تزداد نضوباً. ورغم أنها تحاول التملص من الحلقة المفرغة للضرر، فإن قواعد اللعبة ليست في صالحها لأن هذه البلدان لا تعتمد على جهودها وحدها وإنما هي تعتمد أيضاً على البيئة الاقتصادية الخارجية.

١٦ - وأوضح أن تمكين البلدان النامية الفقيرة من التمتع بفوائد عصر المعلومات يستلزم سد الفجوة القائمة في مجال تنمية الموارد البشرية. والتعاون من جانب منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، وحكومات البلدان المعنية، لا سيما في قطاع التعليم، يمكن أن يساهم في الجهود التي تبذلها تلك البلدان من أجل استثمار ما لديها من رأس مال بشري.

١٧ - وفيما يتعلق بالبند الفرعى (ز)، قال إن أوغندا تشدد على أن ظاهرة العولمة والتحرر من القيود والإنجازات العلمية والتكنولوجية، التي أحدثت تحولات جذرية في الإنتاج وديناميات الاقتصاد الدولي، تجعل من الضروري مواصلة الحوار لكفالة عالم أفضل للجميع في القرن القادم. ولذلك يلزم إعادة تأكيد أهمية تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية، مع مراعاة النتائج التي خلصت إليها الاجتماعات المبنية في مذكرة

الأمين العام عن البنود التي تدور حولها المرحلة الثانية من ذلك الحوار. وفي هذا الشأن، وجه الاتباه إلى اجتماع لم تشر إليه المذكورة، هو المناقشة بشأن التنمية في أفريقيا، التي ستجري في سياق برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

١٨ - السيد القاضي (العراق): أشار إلى البند الفرعي (ه)، فأعلن تأييده للبيان الذي أدى به وفد غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ورحب بعقد مؤتمر للأمم المتحدة عن الهجرة الدولية والتنمية. على أنه ينبغي في الوقت نفسه ألا يحول عقد ذلك المؤتمر دون عقد اجتماعات أخرى على الصعيد الإقليمي حول هذه المسألة، الأمر الذي يمكن أن يعمل على إثراء الحوار العالمي.

١٩ - وأوضح أن العراق سبق له أن كان أحد البلدان المستقبلة للمهاجرين، فقد استقبل في الفترة ما بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠ أعداداً كبيرة من المهاجرين العرب والأجانب. غير أن الميزان انتقلب تماماً بعد فرض الحصار الشامل على العراق، مما أدى إلى تدهور القطاعين الصناعي والزراعي، وتوقف عدد كبير من المشاريع في القطاعين العام والخاص، وارتفاع نسبه البطالة، وانخفاض مستوى معيشة السكان وازدياد الفقر. وبالإضافة إلى المهاجرين الذين اضطروا إلى مغادرة العراق لعدم وجود سوق عمل مناسب لهم، فقد تسرب من العراق العاملون ذوي المهارات العالية، كالأطباء والمهندسين والمدرسين، ولم تقدر الدول المجاورة على تهيئة ظروف العمل المناسبة لهم.

٢٠ - واختتم كلامه قائلًا إنه إذا كان المجتمع الدولي جاداً في حل مشاكل الهجرة الدولية فهو مطالب في هذا الميدان بإزالة العقبات التي تضعها دولة واحدة على طريق التنمية في العراق، ورفع الحصار الشامل المفروض على العراق منذ أكثر من تسع سنوات.

٢١ - السيد عبد العزيز (ماليزيا): أيد البيان الذي أدى به وفد غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن البند ٩٩ من جدول الأعمال، وفيما يتعلق بالبند الفرعي (د) أعرب عن ترحيبه بأن الأمين العام أشار في تقريره عن تنمية الموارد البشرية من أجل التنمية (A/54/408) إلى مبادرتين هامتين اعتمدتهما ماليزيا للدخول في عصر المعلومات، وهو عصر سيكون فيه رأس المال البشري عنصراً له أهمية حاسمة.

٢٢ - وأوضح أن أولى هاتين المبادرتين هي مبادرة ممر الوسائل المتعددة الفائق السرعة، التي تأمل ماليزيا أن تتمكنها من بلوغ أهداف برنامجها المسمى "الرؤية السليمة" (Vision 2020)، وهي مبادرة ستساعد أيضاً المؤسسات الماليزية والدولية على الاستفادة من أكثر التكنولوجيات تقدماً. ويحرى في هذا الممر إنشاء مدینتين من أول مجموعة من مدن العالم المتقدمة، وبلغ عرضه ١٥ كيلومتراً وطوله ٥٠ كيلومتراً ويربط مركز كوالالمبور بالمطار الدولي الرئيسي في المنطقة. وقد أقامت مائتان وخمس وعشرون شركة مبانٍ لها هناك، دخل منها ١٨٧ مبني مرحلة التشغيل بالفعل ويعمل فيها نحو ١٠٠٠ من العاملين ذوي المهارات الرفيعة.

٢٣ - وأضاف أن المبادرة الثانية هي عقد المؤتمر الثاني لشراكة المعرفة العالمية حول موضوع "بناء مجتمعات المعرفة: الوصول - التمكين - الحكم" في كوالا لمبور في آذار/مارس ٢٠٠٠. وسيهتم هذا المؤتمر اهتماماً خاصاً بالفجوة المتعددة دواماً بين البلدان الثرية والبلدان الفقيرة في ميدان المعلومات، فضلاً عن مشاكل التنمية التي أزدادت حدة بفعل تلك الفجوة. وفي هذا السياق، فإن حكومة ماليزيا وسائر أعضاء الشراكة سيبذلون كل ما في وسعهم لإيجاد حلول جماعية لتلك المشاكل. كما أن المؤتمر سيهتم فرصاً لتسهيل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وسيساعد المؤتمر تلك البلدان على التكيف مع التغير وعلى الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة.

٢٤ - وقال إنه ينبغي لوكالات الأمم المتحدة، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن تكفل تمثيل البلدان النامية تمثيلاً كافياً في ذلك الاجتماع. ويجب أن تقوم الأمم المتحدة بدور هام في مساعدة تلك البلدان ليس فقط على الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصال وإنما أيضاً على كناءة تحويلها إلى أدوات مؤسسية وكفاءة الاستفادة منها.

٢٥ - السيد ضرير زارع (جمهورية إيران الإسلامية): أيد البيان الذي أدى به وفد غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن البند ٩٩ من جدول الأعمال. وفيما يتعلق بالبندين الفرعيين (د) و (أ)، أكد أن تنمية الموارد البشرية ينبغي أن تكون جزءاً من أولوية من صميم أية استراتيجية للعمل على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في البلدان النامية، وأنه ينبغي من ثم تخصيص موارد كافية في الميزانيات الوطنية من أجل جعل الخدمات الاجتماعية الكافية أقرب مثلاً للسكان في مجموعهم. وأضاف أنه تم وضع استراتيجيات تركز بصورة أكبر على الناس وعلى تشجيع مشاركتهم، والتكنولوجيات الجديدة تهيئ فرصاً جديدة لتشجيع الاستفادة من إمكانات الموارد البشرية وتنميتها.

٢٦ - وأوضح أن توجيهه أنشطة تنمية الموارد البشرية في المستقبل يتطلب تحديد أهداف تلك الأنشطة ووسائل تحقيقها. كما يلزم مراعاة القوى التي تؤثر على مثل هذه التنمية. والعلمة هي القوة السائدة التي تمارس التأثير على العلاقات فيما بين الدول والشعوب والاقتصادات، ولا مراء في أنها ستكون ذات أثر في تحديد تلك الأهداف. ولقد تربت على العولمة نتائج ضارة، طالت البلدان النامية بالدرجة الأولى؛ فبدلاً من أن تعمل على تشجيع الاندماج، عملت على تشجيع التفرق، لأن الفجوة التي تفصل بين البلدان والمناطق المشاركة في تلك العملية وتلك المستبعدة منها آخذة في الاتساع.

٢٧ - وقال إنه لا يخفى على أحد أن البلدان التي وفقت في الاندماج في الاقتصاد العالمي وفي توسيع التبادل التجاري واحتذاب مزيد من أموال الاستثمار قد أحرزت تقدماً كبيراً فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية، واستئصال شأفة الفقر، ورفع مستويات معيشة شعوبها. وإذا اتسع نطاق التفاوت بين الشمال والجنوب، سيزداد تقلص الفرص المتاحة أمام البلدان النامية لتعبئة الموارد اللازمة لتنمية رأس مالها البشري. وبالتالي ينبغي أن يكون أحد الأهداف الأساسية لتنمية رأس مالها هو توفير الخدمات وتهيئة بيئات مناسبة لتمكين شعوب تلك البلدان من التمتع بأحوال معيشة أفضل واكتساب المعارف المطلوبة للتنافس في الأسواق الدولية.

٢٨ - وأضاف أن التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال ينبغي أن تستغل في تشجيع التنمية البشرية واستئصال شأفة الفقر، وكذلك في النهوض بقدرة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي. فهذه التكنولوجيات آخذة في التحول إلى عامل هام لتقسيم العمل الدولي، وهو ما يتحكم في قدرة الاقتصادات الوطنية على التنافس في مختلف القطاعات. وعلاوة على ذلك، فإنه يمكن سد الفجوات القائمة داخل البلدان من أجل ضم الجماعات المحرومة إلى التيار العام لحياة المجتمع.

٢٩ - وفيما يتعلق بالبند الفرعى (أ)، قال إن العديد من المبادئ الواردة في الإعلان المتعلقة بالتنمية الاقتصادية الدولية لا يزال محتفظاً بكامل صحته، لا سيما المبادئ المتعلقة بإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. كما أن المرامي المترابطة الستة الواردة في الفقرة ١٤ من الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع لا تزال صحيحة. ومع ذلك فإن أغلبية تلك البلدان أضيرت طوال العقد الماضي من عملية العولمة أو أنها تعرضت للتهميش، بل أن البلدان التي استفادت منها أصبحت أيضاً بنكسات كبيرة. ونظراً لعلاقة الترابط التي تقوم بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، فقد غداً من الواضح بما لا يدع مجالاً للشك أن التنمية الاجتماعية المستدامة لا يمكن أن تتحقق دون نمو اقتصادي مستدام. وعلى ذلك ينبغي أن يعيد المجتمع الدولي تأكيد التزامه بالمبادئ والأهداف الواردة في الإعلان والاستراتيجية من أجل كفالة التوزيع المنصف لفوائد عملية العولمة.

٣٠ - السيد برينديسغاست (جامايكا): أشار إلى البند الفرعى (د)، وقال إنه يؤيد تماماً البيان الذي أدى به وفد غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأضاف أن الاستثمار في تنمية الموارد البشرية له أهمية حاسمة أيضاً لتحقيق التنمية المستدامة. وبلدان منطقة البحر الكاريبي تأخذ بمنتهى الجدية مسؤولياتها في هذا المجال. وقد قامت جامعة جزر الهند الغربية في الآونة الأخيرة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنظيم حلقة دراسية حول تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات واستئصال شأفة الفقر، تم النظر فيها في استراتيجيات مبتكرة لتنمية الموارد البشرية، وأعيد التأكيد على ما للتعليم من أهمية حاسمة في مواجهة تحديات العولمة. وتسللنا من حكومة جامايكا بأنه ينبغي للبلد أن يكتسب القدرة الازمة لمواجهة تحديات عصر المعلومات، فإنها من جانبهما تعطي أولوية في خطتها الصناعية الوطنية لمسألة تنمية الموارد البشرية.

٣١ - واستطرد قائلاً إنه لما كانت العولمة قد أكدت الحاجة إلى اعتماد نهج جديدة لتنمية الموارد البشرية، فإن جامايكا ترحب بتشجيع منظومة الأمم المتحدة لأشكال جديدة من التعاون فيما بين البلدان النامية من أجل تسهيل حصولها على تكنولوجيا المعلومات والاتصال بوجه خاص. ولا حاجة إلى إعادة التأكيد على أهمية دور الأمم المتحدة في هذا الشأن. ففي جامايكا، يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة للحكومة في تنفيذ البرنامج المتعلق بإتاحة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات للجميع في الأماكن العامة في كل أنحاء البلد.

٣٢ - وأشار إلى أن التفاوت الضخم الذي لا يزال قائماً فيما بين بلدان ومناطق العالم يومئ إلى ضرورة مراعاة مختلف مستويات التنمية ومواصلة تطبيق الأساليب التقليدية إلى جانب النهج الجديدة في تنمية الموارد البشرية. وفي هذا الصدد، ينبغي للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تعتمد نهجاً عالمياً؛ وينبغي لها أيضاً أن تتولى

المرؤنة وأن تضع في الاعتبار الصعوبات التي تكتنف البيئة الاجتماعية-الاقتصادية والثقافية والسياسية في كل بلد. وينبغي أن يستمر توظيف الاستثمارات في مجال التدريب والتعليم ومجال الصحة والتغذية وذلك في إطار استراتيجيات تشمل تحقيق مرامي الإنصاف واستئصال شأفة الفقر والتنمية البشرية المستدامة. ثم إن الحاجة ملحة إلى اعتماد سياسات أقوى، لا سيما في ميدان الحماية الاجتماعية، من أجل تعزيز التعاون الدولي والاستمرار في الحصول على دعم الأمم المتحدة لكي يتسعى خضم المجتمعات المحلية النائية والمحرومة إلى الشبكة العالمية. كما يلزم تقوية التعاون فيما بين الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية. وبالنسبة لجامايكا، التي تستفيد من التعاون مع الأمم المتحدة، فإن الدور الذي تقوم به المنظمة في تنمية الموارد البشرية لا يزال مطلوباً ويجب أن يستمر. وينبغي أن توفر لها الموارد المالية الازمة لهذا الغرض.

- السيدة خارانغوا (منغوليا): أشارت إلى البند الفرعي (أ) فأعلنت أنها تؤيد كل التأييد البيان الذي أدى به وفد غيانا باسم مجموعة الـ 77 والصين، وأعربت عن موافقتها على النتائج التي خلص إليها تقرير الأمين العام (A/54/389). وقالت إن التغيرات السريعة وتنامي العولمة والترابط أمر تمارس التأثير على معظم بلدان العالم. وحكومة منغوليا مصممة على بلوغ هدف التنمية المستدامة. ونظراً لأهمية استقرار الأسواق وتحرير التجارة بالنسبة للبلدان النامية، فإن الأمر يستلزم تنفيذ خطة التنمية (A/RES/51/240، المرفق) بسرعة وبصورة تامة. وللتجارة أهميتها الكبيرة للتنمية، والحد من الفقر، والانتعاش الاقتصادي العالمي. وقيام نظام تجارة عادل يمثل أنجع طريقة لتحقيق مرامي التنمية. وينبغي أن تعمل الجولة القادمة من المفاوضات التجارية على إتاحة قدر كبير من الفوائد المناسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وسيطلب ذلك تحسين الوصول إلى الأسواق وزيادة تحفيض الحواجز التجارية.

- ذكرت أن التنمية في منغوليا، شأنها شأن التنمية في كثير من البلدان النامية غير الساحلية الأخرى، تواجه عقبات من جراء ارتفاع تكاليف النقل، التي تبلغ في حالات عديدة نسبة ٤٠ في المائة من مجموع التكاليف. وأعربت عنأمل منغوليا في أن يقوم المجتمع الدولي، وهو يعلم الصعاب التي تواجهها تلك البلدان، بتزويد منغوليا بالمساعدة العملية في الاندماج في الاقتصاد العالمي. وينبغي أن يولي الاعتبار لحالة تلك المجموعة من البلدان في التقارير التي تقدم مستقبلاً عن التعاون الدولي والتنمية، وأن تتناول تلك التقارير الوسائل التي يمكن بها التغلب على ما تواجهه هذه البلدان من مشاكل خاصة. وسيكون تخفيض تكاليف المرور العابر وتحفيض الحواجز التجارية أنجع وسيلة لمساعدتها. ويمكن استعمال المساعدة المالية لغرض رئيسي هو بناء هيكل أساسى للنقل في تلك البلدان أو تحديث هيكل قائم.

- واستطرد قائلة إنه لما كانت أشد القضايا إلحاحا بالنسبة للبلدان النامية لا تزال هي قضية تمويل التنمية، فإن الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى القادم بشأن هذه المسألة له أهمية كبيرة. وبالنسبة للبلدان التي لا تزال تعتمد إلى حد كبير على المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن من المهم أن تزداد تدفقات الموارد لهذا الغرض. ومن الضروري أيضا أن تعزز الأمم المتحدة صلاتها بمؤسسات بريطون وودز ومنظمة التجارة العالمية وسائر المؤسسات المختصة. وينبغي تلافي حدوث ازدواج فيما بين السياسات والأنشطة الإنمائية لهذه المؤسسات مع توخي التكامل فيما بينها.

٣٦ - وقالت إن تنسيق وتنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمرات الأمم المتحدة بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية ذات النطاق العالمي أمر له أهميته البالغة للتخفيف من حدة المشاكل القائمة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. وأعربت عن الأمل في أن يكون للمؤتمر الذي سينظر في نتائج المؤتمル الثاني دور فعال في هذا الشأن.

٣٧ - واختتمت كلامها بالتشديد على أن معظم المشاكل البيئية ينجم عن عملية التنمية، وهي مشاكل لن يتسرى حلها إلا بتحسين إدارة هذه العملية.

٣٨ - السيد مورات (هايتي): أيد البيان الذي أدلّى به وقد غيّانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلّى به ممثل أنتيغوا وبربودا باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشار إلى أن المجتمع الدولي توصل، في المؤتمرات التي عقدت أثناء عقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع الذي يقترب من نهايته، إلى توافق آراء بشأن وسائل تحقيق التنمية؛ ومع ذلك، فإن مشاكل الفقر والتهميش الاقتصادي والأمية لا تزال تنوء بكلّكلاها على البشرية ورغم أن المبادئ التي تجسدت منذ عشر سنوات في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي لا تزال محتفظة بكامل قوتها، فإن بلوغ أهداف العقد يتوقف على اندماج جميع الدول في نظم الاقتصاد العالمي. ولذلك فإن اتساع الفجوة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وتدني المساعدة الإنمائية الرسمية، أمران يبعثان على الانزعاج. ولذلك يلزم تقوية ترتيبات التعاون من أجل التنمية على الصعيد العالمي.

٣٩ - وفيما يتعلق بالبند الفرعي (هـ)، قال إن عملية العولمة الاقتصادية وتحرير التجارة أوجدت صلات جديدة بين الدول وزادت من تدفقات الهجرة. والهجرة، وهي لا تمثل بالضرورة ظاهرة سلبية حيث أنها يمكن أن تتيح للناس الفرصة لتقاسم ثقافاتهم وخبراتهم ومعارفهم، تتطلب التنظيم والتخطيط على مستوى رفيع. وهaiti تدعو المجتمع الدولي والجمعيات الإقليمية والسلطات الدولية إلى الدخول في حوار حول هذه المسألة الأساسية لكي يتسرى بلدان مقصد وبلدان منشأ تدفقات الهجرة الاستفادة من الجوانب الإيجابية للهجرة والتقليل من آثارها السلبية إلى أدنى حد. وبناءً على ذلك أعلن تأييده لعقد مؤتمر دولي عن الهجرة الدولية، فهو مؤتمر يمكن أن يشجع على قيام حوار بناء يؤدي إلى تلاقي المصالح.

٤٠ - وأعلن أن هaiti، التي كانت في الماضي بلد مقصد لموجات من المهاجرين وهي حالياً بلد منشأ لعمال كثيرين يتفرقون في جميع أنحاء القارة الأمريكية، تعيد تأكيد افتئانها بأن حل مشكلة الهجرة الدولية هو إقامة نظام اقتصادي دولي أكثر توازناً يمكن أن يضمن الاستقرار والرخاء للجميع.

٤١ - السيد شامي (مدير شعبة السكان): رد على بعض التعليقات التي طرحت بشأن موضوع الهجرة الدولية والتنمية، فقال، أولاً، إنه يلزم مواصلة الأعمال المتعلقة بجمع وتصنيف وتحليل إحصاءات الهجرة الدولية لكي يتسرى الوقوف على المستويات والاتجاهات الحالية والمقبلة. وتحقيقاً لهذه الغاية ينبغي أن تواصل الدول الأعضاء جمع البيانات والمعلومات ونشرها حول هذا الموضوع. فما لم تتوفر إحصاءات سليمة ومستكملة عن

الهجرة الدولية بكل أبعادها، سيكون من الصعوبة بمكان إجراء مناقشات مجدية حول استجابة السياسات للمسائل المتصلة بالهجرة الدولية والتنمية.

٤٢ - وثانيا، فإن الهجرة الدولية تمثل ظاهرة متشعبه يلزم النظر إليها في السياق الواسع للتغير السكاني والتنمية. مثال ذلك أن عدد سكان العالم وصل الآن إلى ٦ بلايين نسمة، في حين أن عدد سكان العالم في بداية القرن لم يتجاوز ١,٦ بليون نسمة، وسيصل بحلول عام ٢٠٥٠ إلى ٩ بلايين نسمة. وديناميات التغير السكاني والتنمية تختلف من منطقة إلى أخرى؛ ففي بعضها يتضمن عدد السكان بينما هو يتزايد في بعضها الآخر. ثم إن التغير الحاصل في الهيكل العمري وتكوين قوة العمل، مشفوعاً بالتغييرات الحاصلة في أنماط الإنتاج والاستهلاك في ظل الاقتصاد المتعلم، أمر سيكون له أثره على مسألة تدفقات الهجرة الدولية.

٤٣ - ثالثا، يوجد الآن لدى الثلث تقريباً من البلدان، المتقدمة النمو والنامية على السواء، سياسات للهجرة ترمي إلى تحفيض تدفقات الهجرة، في حين أن مثل هذه السياسات لم تكن موجودة قبل ٢٠ سنة إلا لدى نسبة لا تتجاوز ٦ في المائة من البلدان.

٤٤ - رابعا، اتفقرأي الحكومات في الآونة الأخيرة حول بعض جوانب الهجرة الدولية والتنمية، منها على سبيل المثال الاتجاه بالمهاجرين، لا سيما النساء والأطفال؛�احترام حقوق ومصالح الحكومات وحقوق المهاجرين؛ وإدارة تدفقات الهجرة النظامية وغير النظامية؛ والحاجة إلى تعاون أكبر فيما بين الحكومات بشأن مختلف أبعاد الهجرة الدولية والتنمية.

٤٥ - وأخيرا، فإن آخر التقديرات يشير إلى أن تدفقات الهجرة الدولية ستستمر في القرن الحادي والعشرين، وسيكون ذلك الاتجاه شديد الصلة بجهود التنمية في مختلف البلدان والمناطق. ورغم أن احتمالات عقد مؤتمر دولي في المستقبل القريب عن الهجرة الدولية والتنمية تبدو ضئيلة، فلا ينبغي استبعاد عقد مثل هذا المؤتمر نظراً لأهمية المسألة وحساسيتها السياسية.

رفعت الجلسة الساعة ٤٥/٦.
